المحاضرة الرابعة: نشأة وتطور المؤسسة الاقتصادية 1

إن المؤسسات الاقتصادية المختلفة التي نراها في الواقع اليوم، لم تظهر بأشكالها الحالية من أول مرة، بل كان ذلك نتيجة لعدة تغيرات وتطورات متواصلة ومتوازية مع التطورات التي شهدتها النظم الاقتصادية والاجتماعية، والحضارات البشرية، ونظرا لأن المؤسسة الإقتصادية تمثل النواة الأساسية للنشاط الاقتصادي للمجتمعات، فإنه لا يمكن أن تدرس بشكل منفصل عن المجتمع الذي تطورت فيه زمنيا ومكانيا، خاصة المجتمع الرأسمالي وما قبله.

أولا: الإنتاج الأسرى البسيط

لقد سادت الحياة البدائية البسيطة منذ وجود الإنسان، وتميزت بالركود والاكتفاء بالفلاحة. حيث اعتبر زراعة الأرض وتربية المواشي أهم نشاطاته وموارد حياته، التي يستخدمها لتلبية حاجاته الأساسية والمتمثلة في المأكل والملبس والسكن، ومن ميزات المجتمع البدائي التقليدي سيطرة الإقطاعية في الريف، وإستغلال الأسر كاملة في الفلاحة من طرف ملاك الأرض وبرئاستهم.

كما استعمل الناس بعض الأدوات البسيطة التي يقوم بنحتها وتحضيرها كبار الأسر في الحقول أو في المدن، وقد كانت هذه المنتجات اليدوية تصنع وفق طلبات معينة محدودة وغير مستمرة، إذ كان وعي الناس ضعيفا وحاجاتهم جد محدودة، وعادة تتم المبادلة بالمقايضة بين الأسر التي تصنع الأدوات البسيطة والأسر المستعملة.

وقد كان كبير الأسرة هو صاحب الأمر والنهي والسلطة، سواء في الريف أو في المدينة، وكان الفضل للآباء في تربية أبنائهم وتعليمهم الحرفة وتوريثهم أسرارها، وتثبيتهم في الجماعة، سواء كانت الجماعة قروية، أو في حي ريفي - حضري من أحياء البلدة أو المدينة، التي كانت تمتاز في تلك الأزمنة بصغر مساحتها، وقلة سكانها وضعف عمرانها، وأهم الحرف اليدوية التي كانت سائدة في تلك الأزمنة النجارة، الحدادة والدباغة وصناعة المنتجات الجلدية كالنعال والسروج ولوازمها، والغزل والنسيج وصناعة السلال.

وكلما زاد عدد السكان في قرية وتوفرت عوامل التحضر، انتقلت بالتدريج من الطابع القروي إلى الطابع الحضري، وكثيرا ما أدت نشأة المدن أو التجمعات الحضرية، إلى تغيرات مهمة مثل تحرر العمال من الحقول الريفية و إستقلالهم في ممارسة بعض الحرف، مما مكن من تجمعهم في أماكن أو محلات لتكوين وحدات حرفية.

ثانيا: ظهور الوحدات الحرفية

بعد أن تهيأت الظروف المتمثلة في تكوين تجمعات حضرية، وإرتفاع الطلب نوعا ما على المنتجات الحرفية من ملابس وأدوات إنتاج ولوازم مختلفة، بالإضافة إلى ظهور عمال بدون عمل لأول مرة، أو بأعمال مستقلة في منازلهم، أو في أماكن خاصة، تكونت محلات أو ورشات يتجمع فيها أصحاب الحرف المتشابهة من أجل إنتاج أشياء معينة، تحت إشراف كبيرهم أو أقدمهم في الحرفة كأسرة، وهكذا فقد وجدت عدة ورشات حرفية للتجارين الحدادين، النساجين... إلخ.

وكان أصحاب هذه الحرف يكونون طوائف هدفها الأول المحافظة على المساواة بين معلمي الحرف أو شيوخها، للحد من نمو فئة معلمين أغنياء غنى مفرطا، بحيث كانت تمنع التغيرات التقنية، وتسعى للإستمرار في نفس الوتيرة من الإنتاج لتفادي نتائج ارتفاع الإنتاج، وتحسين نوعيته التي قد تعود على المعلم في الورشة بثراء وتميز عن غيره من المعلمين.

وتميزت هذه الورشات بالتنظيم الدقيق في عدد المعلمين الصناع والمتتلمذين، وهم يمثلون التدرج في الأقدمية من المعلم ثم الصنايعي المرافق ثم المتتلمذ، وكذا فيما يتعلق بالأجور، ومدة الإستخدام في الأسبوع أو اليوم، ولم تقف رقابة الطائفة للحرفة عند حد الإنتاج وطرقه ووسائله، بل تعدت ذلك فشملت أيضا طريقة الحصول على المواد الخام، حيث تشتريها الطائفة أو البلدية، وتبيعها للمعلمين لتمنع بذلك إحتكار أحدهم لهذه المواد، كما تحرم الطائفة المعلمين من العمل الحر لدى الغير كصناع، للإحتفاظ بوحدة المعلمين.

ويعتبر الهدف الثاني لنظام المجموعات الحرفية، أو الطوائف الحفاظ على مكانتها في المجتمع، حيث كانت تسعى إلى توفير التشغيل، وتخفيض البطالة بواسطة قيام العامل بمختلف مراحل الإنتاج، وبإستعمال أدوات بسيطة، دون اللجوء إلى توزيع العمل حسب مراحل الإنتاج، ومعارضة إدخال تحسينات على وسائل الإنتاج، وهذا يؤدي إلى توفير أكثر لعدد المناصب ولمدة العمل، خاصة وأن

الإنتاج يتم على أساس مواصفات محددة لكل طلب، وليس على أساس الإنتاج الكبير، وقد حددت أيضا الأسعار وطريقة التعامل مع المستهلك، إذ لم يكن هناك تجار أو وسطاء بين المنتجين والمستهلكين.

لقد كانت عملية الإنتاج في الورشة الحرفية تتميز بعلاقات اجتماعية خاصة، وعائلية بين عناصرها في جو من الثقة والاحترام بين المعلم والصناع والمتتلمذين، مما ساعد على الاستقرار في الجماعة، و وجود نوع من النظام والإنضباط الاجتماعي، وأدى ذلك إلى تنظيم أعضائها داخل العمل وخارجه.

ومما زاد هذا النظام إحكاما، هو العلاقات الخاصة في العمل، حيث المعلم والذي يعتبر صاحب المحل وصاحب أغلب وسائل العمل، وهو مدير الحرفة والمراقب الشرعي لها، وفي نفس الوقت يقوم بالعمل في الورشة جنبا إلى جنب مع الصناع والمتتلمذين، وهو أكثرهم مهارة يقوم بتعليمهم وإطلاعهم على أسرار الصنعة، ولم يكن نظام الورشة هرميا بل أفقيا بين المعلم والصانع والمتتلمذ، إذ عادة ما يأخذ هذا الأخير بعد مدة من العمل مكانته كصانع، ولمدة معينة بعد إستكمال تعلمه ينتقل إلى معلم.

وتدار الطائفة وتراقب مثل غالبية الطوائف في أنحاء البلاد، بواسطة أحد المعلمين الرئيسيين. هذا الشيخ المنتخب يحتفظ عادة بوظيفته مدى الحياة، ما لم يسبب مضايقات كبيرة. وتشمل واجباته أمورا كثيرة، كفرض ضريبة على مختلف أعضاء الطائفة، وذلك بعد تحديد ما يجب على الطائفة دفعه من ضريبة رسمية، وكذلك الفصل في الخلافات التي تنشأ بين المعلمين وعمالهم. ومن هذا الكلام يظهر لنا كيفية التعامل داخل الطائفة من جهة، ويؤكد وجود ضرائب تدفع إلى الجهات الرسمية أو الحكومية من جهة ثانية.

إلا أنه مع مر العصور، فإن عملية التدرج من صانع إلى معلم أو متتلمذ إلى صانع، أصبحت تستغرق وقتا طويلا، حتى أصبح تجميد الصانع في مرتبة أحيانا طول حياته، و هذه النتيجة كانت الأسباب منها الصرامة التي فرضت على العمل في الورشة و كذلك الطابع الوراثي لمهنة المعلمين، حيث إقتصر أحيانا، تدريب هؤلاء لأولادهم من أجل خلفهم في هذا المنصب.

و قد أدت هذه الصعوبات إلى إنتقال الصانع إلى عامل أجير، ونشأت جمعيات العمال اليوميين بعد ذلك من أجل ضمان حقوقهم لدى المعلمين، وكانت هذه الجمعيات أصل النقابات الحالية، رغم أن الورشات حينذاك كانت تخضع إلى الكنيسة في تحديد الأجور والأسعار، والأرباح المعادلة وتحريم الربا، وذلك لحماية المستهلكين من ضرر رفع الأسعار، والتهافت نحو الأرباح المرتفعة. إلا أن هيمنة الكنيسة على الحياة الاجتماعية والاقتصادية أخذت تتلاشى مع التغيرات التي سبقت الثورة الثقافية و الصناعية في أوربا، ما ساعد على ضعف نظام الطوائف الحرفية تدريجيا، ومن أسباب تدهور هذا النظام:

- وجود حرفيين مستقلين ينافسون التجمعات الحرفية، والذين كانوا يتعاملون مع تجار، وهؤلاء يبيعون بأثمان زهيدة بالمقارنة مع أثمان التجمعات الحرفية، كما كان لرهبان الأديرة دور في هذه العملية، إذ كان إنتاجهم مستقلا و أقل تكلفة، بالإضافة إلى حرفيي الريف الذين ساهموا في ذلك ولكن بنسبة أقل.

- خروج الصناع عن الإنضباط الجماعي للمعلمين، نظرا للصعوبات التي فرضها هؤلاء، وقد كون الصناع المنتجون ورشات منافسة للطوائف، وأدت الخلافات بين الصناع والمعلمين إلى تدخل السلطات البلدية، مما أضعف سلطة المعلمين وسلطة الطوائف أيضا.

- تحول بعض التجمعات الحرفية والطوائف إلى تجمعات تجارية بعد ثراء المعلمين فيها، وتبلور مصالحهم الجديدة، مما أدى إلى إنشقاق في تجمعات الحرفيين العادية لتتوزع إلى فئات أصغر في ورشات منفصلة. ومما ساعد على هذا زيادة التخصص في العمل، حيث إهتمت كل ورشة أو فئة صغيرة، بإنتاج مرحلة معينة من العملية الإنتاجية الكلية، والتي كانت تتم في نفس الورشة سابقا.

- إتساع السوق وإرتفاع الطلب على المنتجات أدى إلى ظهور طبقة من الوسطاء التجار الذين أصبحوا يحددون للحرفين مواصفات المنتجات التي يرغبون في بيعها. كما ظهرت عملية تخزين السلع و بيعها بالجملة، وبأسعار مفيدة، مما أدى إلى ثراء الطبقة التجارية لتساهم فيما بعد في الإنقلاب الصناعي الذي بدأت بوادره تظهر مع التدهور الذي أصاب نظام الورشات الحرفية، وظهور التطور العلمي الذي شهدته أوربا.

ثالثا: النظام المنزلي للحرف

لقد أدى ظهور طبقة التجار الرأسماليين إلى إستعمالهم عدة طرق من أجل الحصول على المنتجات وبيعها في ظروف مرضية، ومن بين الطرق المستعملة، بالإضافة إلى التعامل مع المجموعات الحرفية، الإتصال بالأسر في المنازل وتموينهم بالمواد من أجل إنتاجهم

لسلع معينة، وغالبا كانت عملية الإنتاج المنزلية تمثل جزءا من العملية الإجمالية، أي مرحلة من مراحل إنتاج السلعة. وقد وجد التجار سوقا للعمل خاصة في الأسر الريفية التي كانت على إستعداد لزيادة دخلها بواسطة إحتراف حرفة أخرى إلى جانب الزراعة، يمكنها من تغطية حاجاتها المتزايدة، فبالإضافة إلى إستقلال الحرفي في المنزل فهو مدير نفسه يعمل بالسرعة والطاقة التي يراها مناسبة له.

ومع مرور الوقت أصبح التاجر ذا نفوذ على الحرفيين في المنزل، إذ استعمل في ذلك إغراء الحرفيين بالدفع النقدي الفوري أو التسبيق، مما أدى إلى إرتباطهم به بشكل غير مباشر، ثم أصبح يطالبهم بمضاعفة الإنتاج و بالمواصفات والكميات التي يرغب فيها، وكذا تحديد مواعيد تسليمها فوجد العامل في المنزل نفسه أمام قيود جديدة جعلته يستعمل كل أسرته شيئا فشيئا، ثم يدخل تعديلات على طرق إنتاجه من أجل مواجهة طلبات التاجر في ظروف يشترطها هذا الأخير وبتكاليف مقبولة، رغم أن العامل لا يستطيع في غالب الأحيان إقتناء آلات جديدة، حيث كان التاجر هو الذي يمده بها.

وهكذا أصبح هناك، ولأول مرة عمال حرفيون في المنازل لا يملكون سوى قوة عملهم ومملولون من طرف تجار أصحاب رؤوس أموال، وكل منهما مرتبط بالآخر إرتباطا نفعيا.

رابعا: ظهور المانيفاكتورة

إن تراكم التغيرات التي شهدتها طرق الإنتاج الحرفي، وارتفاع الطلب، وارتفاع عدد السكان من جهة أخرى، وكذلك ظهور الإكتشافات الجغرافية وما كان لها من آثار على تراكم الثروة، و إستيراد المواد الأولية، أدت إلى ثراء طبقة التجار الرأسماليين الذين امتلكوا أدوات إنتاج يدوية، وعملوا على إيجارها لأشخاص وأسر داخل المنازل، من أجل القيام بإنتاج طلباتهم التي كانوا يوفرون لها المواد الأولية ويطالبون بتنفيذها في أوقات وبمواصفات مناسبة تجعلهم أكثر ضمانا لوجودهم في السوق، وفي وقت لاحق إستطاع هؤلاء التجار أن يقوموا بجمع عدد من الحرفيين تحت سقف واحد من أجل أن يتمكنوا من مراقبتهم بشكل أكبر، وأن يستعملوا وسائل إنتاجهم بشكل أكثر إستغلالا، وهكذا ظهرت المصانع في شكلها الأولي أو " la manufacture" التي تتكون من أدوات بدائية يشتغل عليها العمال بأيديهم، وتخضع إلى تنظيم يختلف عن تنظيم الوحدات الحرفية السابقة، إذ أصبح فيها صاحب المحل والأدوات هو صاحب النهي والأمر، وهو الذي يقوم باستدعاء أو طرد العمال ويتحكم في ظروف الإنتاج، وفي جلب المواد الأولية وصرف المنتجات التي تقدمها، أي هو الذي أصبح يشرف على عملية الإنتاج من بدايتها إلى نهايتها، أما العامل فهو يقوم بتنفيذ برنامجه فقط، دون أن تكون له مراقبة أو تحكم كاف في عملية الإنتاج، بعد أن كان في النظام الحرفي يتحكم في هذه العملية بكاملها. وكان لهذا النوع الجديد من المؤسسات شكلين أساسيين:

* منشآت تجمع عددا من الحرفيين الذين كانوا يشتغلون بنفس الحرفة قبل ذلك، وفي هذه المنشآت يقومون بجزء معين من مجموع مراحل عملية إنتاج سلعة معينة.

* منشآت تضم مجموعة من الحرفيين لهم حرف مختلفة، ويشاركون أو يتعاونون من أجل تحقيق منتج معين، مثل إنتاج عربة الخيل، إذ يمكن أن يشترك في ذلك كل من النجار والحداد والميكانيكي والدهان... إلخ.

ومهما كان نوع هذه المؤسسات إلا أنها كانت منعرجا حاسما في حياة المجتمع الرأسمالي من جهة، وفي تاريخ المؤسسة الاقتصادية من جهة ثانية، لكن أدى بقاء مستوى التقنية المستعملة في المانيفاكتورة إلى تناقض بين هذا المستوى وحاجات الإنتاج التي كانت سببا فيها، ما فرض إنشاء مؤسسات أكثر تطورا وتلبية للحاجات المتزايدة، خاصة مع ظهور الإكتشافات العلمية التي تحولت نحو الاستعمال في مجال الصناعة.

والشيئ الذي ميز المانيفاكتورة الرأسمالية هو وقوع الإضطرابات فيها في كثير من الأحيان، وعدم إنصياع العمال إلى الإنضباط الذي حاول أن يفرضه أصحابها، نظرا لتغير التنظيم الذي ألفوه من قبل في الورشات الحرفية، أو في المنازل، حيث كانوا أحرارا نوعا ما في مدة وطرق العمل من جهة، ولسعي أصحاب رؤوس الأموال الجدد إلى فرض طرق، وريتم عمل يضمن لهم استغلالا أكثر لهؤلاء العمال من جهة أخرى. ما جعل المانيفاكتورة ضعيفة نسبيا أمام النشاطات الحرفية الحرة. ولهذا فإن الشئ الذي كان ينقص المانيفاكتورة حتى يجعلها تصمد هو الإنضباط، وكذا الاندماج مع التطورات السريعة التي شهدتها فترة وجودها.

خامسا: المؤسسة الصناعية الآلية

بعد أن توفرت الأسباب من إكتشافات علمية موجهة نحو الإنتاج الصناعي، وإتساع السوق أكثر فأكثر، ولعب الجهاز المصرفي دورا في التطور الاقتصادي، ظهرت المؤسسات الآلية الأولى التي كانت فيها وسائل العمل آلية بعد أن كانت المانيفاكتورة يدوية، ويرجع الإقتصاديون ظهور أول فبركات (Fabriques) أو مؤسسات رأسمالية آلية، إلى بداية القرن الثامن عشر، حيث تعرف عل أنها: "تعاون بين مختلف الطبقات العمالية التي تراقب وبشكل من التنظيم والدقة، نظاما من الآلات الميكانيكية المنتجة، موضوعة بشكل مستمر والتي تعمل بتوازن دون إنقطاع،من أجل إنتاج نفس الشئ، وكل هذه الأعضاء مرتبطة بقوة محركة ذاتية".

و يرجع الاقتصاديون نشوء وتطور هذه المؤسسات إلى عدة أسباب منها على الخصوص:

- حاجة الآلات كبيرة جدا للمياه والطاقة مقارنة بالطاقات العادية المنزلية، حيث كان التمركز ضروريا حول مصادر المياه والطاقة التي اكتشفت حديثا.
- المردودية المرتفعة للمؤسسة الصناعية الآلية بسبب أسعارها التنافسية نتيجة لانخفاض التكاليف.
- الإدارة المحكمة، حيث نشأت ظروف ملائمة للمنظم الذي يستطيع خلالها التحكم في العمال، وفي العملية الإنتاجية، فمع تقسيم العمل داخل المصنع يقومون بجزء فقط من العملية الإنتاجية الكلية، ولا يمكن لهم فرادى أن يتحكموا فيها، ما جعل صاحب الأموال أو المنظم يستطيع أن يخضع العمال للطاعة والإنضباط.
- نشوء المؤسسات المالية الحديثة مثل البنوك التي لعبت دورا مهما في تنظيم الحياة الإقتصادية، وإتساع الأنشطة بعد أن سمح بإستعمال القروض بفوائد من جهة، وكذا إتساع نشاط الدولة الاقتصادي من جهة أخرى (توجه الدول نحو إصدار النقود، وجمع الضرائب وإنشاء المشاريع الفلاحية والصناعية).
- ظهور الإختراعات التقنية التي استعملت بشكل واسع في مجال الصناعة في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر.
- الثورة الفكرية بعد انفصال بين الكنيسة عن الحياة الإقتصادية والعلمية، والتي نادت بالحرية الإقتصادية، وحرية الفرد وحتى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج... إلخ.
- الإصلاحات الزراعية التي ساهمت في زيادة الطلب على المنتجات الزراعية، وارتفاع الإنتاجية في الزراعة، وكذلك تحرير اليد العاملة التي تم جلبها إلى الصناعة، وأدى أيضا إلى تحسن مداخيل الفلاحين وإستعمال ثرواتهم فيما بعد في إستثمارات صناعية.
- النمو الديمغرافي الذي سمح بتدعيم المؤسسات والأنشطة الصناعية التي تستعمل اليد العاملة كمستخدمين، وتعتبر كمصدر للطلب على السلع والخدمات التي تقدمها.
- إنتقال الفكر الاقتصادي من المجال الحربي إلى مجال الأعمال، حيث لعبت الحربين العالميتين الأولى والثانية دورا مهما فيما يتعلق بالتطور الصناعي في الصناعات الحربية وكذا تنظيم المؤسسات الاقتصادية، وتطبيق تلك التكنولوجيات في الصناعة المدنية، إضافة إلى الدور الذي لعبه مخطط مارشال في إعادة بناء الصناعة الأوروبية.
- أزمة الكساد العالمي الكبير 1929 – 1932 التي تطور على إثرها التسيير وتنظيم المؤسسات الصناعية.